

جمهورية مصر العربية



معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٥١٨)

تقدير سعر صرف الجنيه المصرى الحقيقى من واقع
التطورات النقدية والصادرات خلال الفترة

٧٧ - ٨٨ / ١٩٨٩

إعداد

د/ فادية محمد عبد السلام

مايو ١٩٩٠

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - مكتب بريد ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

تقدير سعر صرف الجنيه المصرى الحقيقى من واقع
تطور الصادرات والتطورات النقدية خلال الفترة
٧٧ - ٨٨ / ١٩٨٩

(١) ان التنمية الصناعية فى مصر تمثل أهم جوانب قضية التنمية على الاطلاق ولعل أحد الحقائق الهامة فى تجارب التنمية الاقتصادية هى أن نجاح الأداء الاقتصادى يرتبط الى حد بعيد موضوع الاستراتيجيات والأهداف من جهة وسلامة السياسات وتناسقها من جهة أخرى . وباعتبار أن أحد أهداف التنمية الاقتصادية خلال المرحلة القادمة فى مصر تتركز حول حل مشكلة العجز المتفاقم فى ميزان المدفوعات عن طريق اختيار استراتيجية تصنيع من أجل التصدير فإن الأمر يتطلب استعراض كل من تأثير سياسات سعر الصرف للجنيه وبعض المتغيرات النقدية مثل السياسة النقدية والائتمانية على الصادرات المصرية وبالأخص الصناعية لذا تعنى الدراسة الحالية بالآتى :

- استعراض وتحليل أهم التطورات النقدية ودرجة التلازم بينها وبين تطورات اجمالى الصادرات السلعية والصادرات الصناعية .
- تطورات سعر صرف الجنيه المصرى فى ضوء التطورات النقدية وتطور الصادرات .
- تقدير سعر الصرف الحقيقى للجنيه المصرى فى ضوء هذه التطورات خلال الفترة ٧٧ - ٨٨ / ١٩٨٩ .

(٢) وتركيز الاهتمام حول استعراض علاقة العوامل النقدية بالصادرات لا يعنى أنها تتأثر فقط بهذه العوامل فهناك عوامل تنظيمية ، ادارية ، مؤسسية وأخرى هيكلية ولكن لتلفت الدراسة النظر من وقت لآخر اما لأهميتها فى التأثير على الصادرات مباشرة أو لميكانيكية تأثيرها على الصادرات من خلال العوامل النقدية ذاتها محل التركيز .

بالرغم من أن أهداف السياسة النقدية والائتمانية تتعدد بحيث تشمل الاستقرار الاقتصادى وتمويل خطة التنمية وخدمة أهدافها ودعم الجنيه المصرى ، يعد تحقيق الاستقرار النقدى من ألزم ^(١) مقومات تنفيذ الخطة ويعنى ذلك ايجاد درجة ملائمة من التناسق بين التدفقات النقدية والتدفقات السلعية عن طريق قيام الجهاز المصرفى

(١) سلسلة تقارير مجلس الشورى ، التقرير رقم (٨) ، السياسة النقدية والائتمانية ، ص ١٣١ .

الذى يمر من خلاله جانب كبير من التدفقات النقدية والائتمانية بوضع سياسة نقدية ملائمة تهدف للتحكم فى كمية وسائل الدفع . ويتطلب ذلك بالضرورة تحقيق الترابط بين الموازنة العامة للدولة موازنة النقد الأجنبى ، حجم الاصدار النقدى والائتمان .

أ- وتبرز أرقام جدول (١)

(*)

ان معدلات النمو السنوى فى المعروض النقدى تمتشت الى حد كبير مع معدلات نمو الطلب النقدى (والمعبر عنها تقريبا بمعدل النمو السنوى فى الناتج) حتى ١٩٨٤/٨٣ ولكنها أظهرت فيما بعد تفاوتاً كبيراً بدءاً بقفزه سنة ١٩٨٥/٨٤ حيث سجل هذا المعدل ١٨٪ مقارنة بـ ٤٧٪ معدل نمو الناتج بالاسعار الثابتة واستمر عند هذا المستوى العالى حتى ٨٩/٨٨ هذا بالرغم من أن معدلات نمو الناتج الحقيقية اتجهت نحو الانخفاض بعد ١٩٨٧/٨٦ . وهذا قد يبرر جزئياً القفزة فى الرقم القياسى لاسعار الجملة ابتداءً من ١٩٨٤/٨٣ : بـ ٨٠٪ وانتهاءً بـ ١٢٣٪ عام ١٩٨٨/٨٧ .

وإجمالاً فإن درجة الارتباط خلال الفترة محل الدراسة بين معدل النمو السنوى فى الناتج (الطلب على النقود) ومعدل النمو السنوى فى المعروض النقدى تعتبر متوازنة $= - ٠.٤٣$ وهو ما يعنى أن السياسة النقدية والائتمانية قد نجحت جزئياً فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى حتى منتصف الثمانينات ثم أخفقت فيما بعد .

ب - كان من أهم العوامل المؤثرة فى المعروض النقدى صافى الائتمان المحلى يليه صافى الأصول الأجنبية . فمراجعة جدول (١) يتضح أن صافى الأصول والالتزامات الأجنبية قد أحدثت أثراً انكماشياً فى المعروض النقدى خلال الفترة ابتداءً من ١٩٧٧ وحتى ١٩٨٣/٨٢ هذا بالرغم من أن صافى الأصول الأجنبية

(*) المعروض النقدى من زاوية الأصول وليس الخصوم .

(**) المعبر عنها تقريبا بمعدل النمو السنوى فى الناتج بالاسعار الثابتة .

جدول رقم (١)
تطور المعروض النقدي والناتج المحلي والعلاقة بين معدلات نموهم السنوي
خلال ٧٧ - ١٩٨٨/٨٧

السنوات	صافي الأصول الأجنبية (١)	صافي الائتمان المحلي (٢)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	أسعار الجلة = ١٩٨٥ = ١٠٠	المعروض النقدي (١) + (٢)	التغير في صافي الأصول الأجنبية	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة ١٩٨٦/٨٥	معدل النمو السنوي من الناتج %	معدل النمو السنوي من المعروض النقدي
١٩٧٧	٦٦٠ر.	٥٠٢٤ر.	٨٢١٠ر.	٣٨ر٢	٤٣٦٤ر.	—	٢١٤٩٢ر.	—	—
١٩٧٨	٢١١٩ر.	٧٩٠١ر.	٩٧٨٨ر.	٤٣ر٩	٥٧٨٢ر.	(-) ٢٢١ر.	٢٢٢٩٦ر.	٣ر٧	٣ر٣
١٩٧٩	٢١٤٨ر.	٩٨٩٧ر.	١٢٦١ر.	٤٨ر٢	٧٧٤٩ر.	(-) ١ر٣٧	٢٦١٦١ر٨	١٧ر٣	٣ر٤
١٩٨٠	١٢٣٤ر.	١٤٠٦ر.	١٥٥٤٦ر.	٥٨ر٦	١٢٨٣١ر.	(-) ٤ر٣	٢٦٥٢٩ر.	١ر٤	٦ر٦
٨٢/٨١	١٢١١ر.	١٧٨٧١ر.	١٧١٤٩ر.	٦٣ر٣	١٦٦٦ر.	(-) ١ر٨٦	٢٧٠٩١ر٦	٢ر١	٣ر٠
٨٣/٨٢	٤٦١ر.	٢٢٠٠٨ر.	٢٠٨٨١ر.	٦٩ر٢	٢١٥٤٧ر.	(-) ٦١ر٩	٣٠١٧٤ر٩	١١ر٣	٢ر٩
٨٤/٨٣	٦٦٨ر.	٢٦١٠٤ر.	٢٤٨٣٤ر.	٨٠ر٣	٢٦٧٧٢ر.	٤٤٤ر٩	٣٠٩٢٦ر٥	٢ر٥	٢ر٤
٨٥/٨٤	١٥٠ر.	٣١٥٥٣ر.	٢٨٦٠٠ر.	٨٨ر٣	٣١٧٠٣ر.	- ٧٧ر٥	٣٢٣٨٩ر٦	٤ر٧	١٨ر٤
٨٦/٨٥	٦٤١ر.	٣٧٦٧٤ر.	٣٤٢١١ر.	١٠٠ر.	٣٨٣١٥ر.	٤٢٧ر٣	٣٤٢١١ر.	٥ر٦	٢٠ر٩
٨٧/٨٦	١٣٨٦ر.	٤٤٧٤٧ر.	٣٨٢٢١ر.	١١٧ر٣	٤٦١٣٣ر.	١١٦ر٢	٣٢٥٨٤ر.	(-) ٤ر٨	٢٠ر٤
٨٨/٨٧	٢٤٧٦ر.	٥٢٤٧٦ر.	٤٤٠٥٠ر.	١٣٣ر٣	٥٤٩٥٢ر.	٧٨ر٦	٣٣٠٤٥ر٨	١ر٤	١٩ر١

(-) تشير إلى نسبة التحسن

المصدر : بيانات الناتج المحلي مأخوذة من IMF, International financial statistics, various issues.

أما بقية البيانات فانظر الملحق

قد كان من المفروض أن يظهر تحسنا ابتداءً من ١٩٧٧ نتيجة زيادة حصيلـة مبيعات البترول وتحويلات المصريين من الخارج الى جانب عوائد المرور فى قناة السويس وان كان العبء الذى ترتب على اعادة تقييم الأصول والالتزامات الأجنبية فى ديسمبر ١٩٧٨ بأسعار الصرف الموحدة قد حجب جانباً من هذا الأثر ولكن التحسن المضطرب حتى نهاية فترة الدراسة من الواضح أنه قد مارس آثاراً توسعية على المعروض النقدى .

من الواضح أن سياسة سعر الصرف (التى سيرد الحديث عنها فيما بعد) قد لعبت دوراً نشطاً فى تنمية موارد العملة الأجنبية من خلال التفتتات المصرفية بما أسهم فى تضيق فجوة العجز الجارى ^(١) فى ميزان المدفوعات وفى هذا الاطار ساهمت كذلك القيود على الائتمان فى الحد من الطلب المحلى على السلع والخدمات ومن ثم الطلب على النقد الأجنبى ومن الواضح أيضاً أنه تلازم مع اكتمال المراحل التى مرت بها السوق المصرفية الحرة فى مارس ١٩٨٨ حيث أصبحت تستوعب كافة عمليات النقد الأجنبى التى كانت تتم فى نطاق مجمع البنوك .

(٣) يبرز جدول (١) ، (٢) استئثار القطاع الحكومى بالنصيب الأكبر من موارد الجهاز المصرفى حيث بلغ نصيبه من اجمالى الائتمان المحلى نسبة تتراوح بين ٥٧ ، ٦٦ ٪ خلال الفترة ٧٧ - ١٩٨٢ بمتوسط نصيب نسبى ٧٦ ٪ ^(٢) . وبالرغم

(١) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ١٩٨٨/٨٧ ، ص ٣٢ - ٣٥ ، جدول (١/٤) بالملحق .

(٢) يفيد التقرير أنه باتساع السوق المصرفية حدثت زيادة ملحوظة فى تحويلات المصريين والسياحة وارتفعت الواردات من السلع الوسيطة والانتاجية وانخفضت بالنسبة للواردات الغذائية . ===

جدول رقم (٢)

تطور صافي مطلوبات القطاع المصرفي من القطاعات الاقتصادية خلال بعض السنوات

السنوات	الائتمان المحلي	مطلوبات من الحكومة	مطلوبات من مشروعات القطاع العام	مطلوبات من القطاع الخاص	حصة الحكومة	حصة القطاع العام	حصة القطاع الخاص
ديسمبر ١٩٧٧					٦٧	٢١	٠٨
يونيو ١٩٨٢					٥٧	١٣	٢٦
١٩٨٤/٨٣	٢٦١٠٤	١٢٤٤١	٥٩٢٧	٦٨٧٦	٤٨	٢٢	٢٦
١٩٨٥/٨٤	٣١٥٥٣	١٤٧٣٣	٧٤٧٩	٨٢٨٤	٤٧	٢٤	٢٦
١٩٨٦/٨٥	٣٧٦٧٤	١٢٠٥٣	٨٩٥٣	١٠١٤٥	٤٥	٢٤	٢٧
١٩٨٧/٨٦	٤٤٧٤٧	١٩٤٨٤	١٠١٧٥	١٢٨٨١	٤٤	٢٣	٢٩
١٩٨٨/٨٧	٥٢٤٧٦	٢٣٤٦٤	١١٦٩٢	١٤٨٨١	٤٥	٢٢	٢٩
١٩٨٩/٨٨	٦٣٠٥٢	٢٩١٨٦	١٣٦٥١	١٧٣٣٠	٤٦	٢٢	٢٧

المصدر : قيمة ديسمبر ١٩٧٧ و يونيو ١٩٨٢ مأخوذة من سلسلة تقارير مجلس الشورى .

التقرير رقم (٢٨) ، السياسة النقدية الائتمانية ، مطبوعات الشعب ، جدول رقم (٨) ص ٦١ .

من أن هذا النصيب قد أخذ اتجاهها تنازليا فيما بعد الا انه ظل محافظا على نصيب نسبي حوالى ٤٦% من الائتمان المحلى خلال الثمانينات . ويعكس ذلك تزايد الاعتماد على التمويل المصرفى لسد عجز الموازنة العامة للدولة وهو ما يعنى أن الاستقرار الاقتصادى لا زال رهن التوازن الداخلى (الموازنة العامة للدولة) واستمرار تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية لتمويل العجز باعتبار أن الهدف الرئيسى للسياسة الائتمانية هو توفير المسـ. واردة اللازمة لتمويل الأنشطة الاقتصادية .

٤ - يبرز جدول (٣) استمرار توجيه الائتمان الى القطاعات غير السلعية حيث استحوذت التجارة والخدمات على نسبة تفوق ٥٠% . لهذا فقد سجلت الفجوة التضخمية معدلات مستمرة ومضطردة وقد ترتب على ذلك ضعف القوة الشرائية للجنه المصرى بالداخل . أما بالنسبة للصناعة فقد سجلت اتجاهها عامـا متناقصا من نسبة ٤٧,٥% عام ١٩٧٧ حتى ٣٣% عام ١٩٨٨ .

(١)
وتفيد احدى الدراسات بأن صافى مركز قطاع الصناعة فى يونيو ١٩٨٥ اقتراض صافى مقداره ١,٨ مليار جنيه فى حين أن مركز قطاع التجارة كان اقتراضا صافيا قيمته ٣,٩ مليار جنيه أى أكثر من ضعف مركز قطاع الصناعة

== حيث يبرز التقرير تحسن رصيد المعاملات الجارية والتحويلات بنسبة ١٠% بين ١٩٨٨/٨٧ ، ١٩٨٧/٨٦ وأما بالنسبة للمعاملات الرأسمالية فتظهر صافى تدفقات رأسمالية من الخارج بنحو ٢,٦ مليار جنيه ١٩٨٨/٨٧ نتيجة لاعادة الجدولة (بما فيها خدمة الدين الخارجى) . كما يشير الى ارتفاع الواردات المحولة نقدا من موارد السوق المصرفية الحرة فى حين انخفضت الواردات المحولة من الموارد الخاصة وفى نطاق التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين .

(١) تقرير مجلس الشورى ٠٠٠٠ ٠٠٠٠ ١٢٥ .

جدول رقم (٣)
الائتمان الممنوح من البنوك التجارية ومنوك الاستثمار والاعمال حسب نوع النشاط

السنوات	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع التجارة	قطاع الخدمات	اجمالى	نصيب الزراعة	نصيب الصناعة	نصيب التجارة	نصيب الخدمات
ديسمبر ١٩٧٧	١١٠ر٠	٨٨٠ر٤	٥٨٩ر٢	٢٧٥ر٠	١٨٥٤ر٧	%٥ر٩	%٤٧ر٥	%٣١ر٨	%١٤ر٨
يونيو ١٩٨٠	١٦٩ر٥	١٤٠ر٥	١٤٥٠ر٤	٥٥٦ر٤	٣٥٨٢ر١	%٤ر٧	%٤٢ر٨	%٤٠ر٥	%١٥ر٥
يونيو ١٩٨٣	٦٨٥ر٢	٣٧٢٢ر٧	٤٤٧٧ر٥	٢٤١٨ر٧	١٠٦٢٨ر٨	%٦ر٥	%٣٠ر٨	%٤٢ر١	%٢٢ر٨
يونيو ١٩٨٦	٥٤٣ر٠	٦٦١٨ر٠	٧٩٢٦ر٠	٤٦٥٨ر٠	٢٢٢٩٧ر٠	%٢ر٠	%٣٠ر٠	%٣٦ر٠	%٢١ر٠
يونيو ١٩٨٧	٦٣٠ر٠	٧٦٩٨ر٠	٩١٧٠ر٠	٥٢٤٦ر٠	٢٥٢٧٦ر٠	%٣ر٠	%٣٠ر٠	%٣٦ر٠	%٢١ر٠
يونيو ١٩٨٨	٧٨٣ر٠	١٠١٧٩ر٠	٩٦٥٣ر٠	٦٤٨٧ر٠	٣٠٥٨٠ر٠	%٣ر٠	%٣٣ر٠	%٣٢ر٠	%٢١ر٠

المصدر : السنوات ٧٧ - ١٩٨٣ محسوبة من تقرير مجلس الشورى . مرجع سبق ذكره ومرفق رقم (٧) ص ١٥٢ - ١٥٣
وتشمل بيانات البنوك المتخصصة بالإضافة الى البنوك التجارية ومنوك الاستثمار والاعمال .
بيانات ٨٦ - ١٩٨٨ مأخوذة من البنك المركزى المصرى . . . مرجع سبق ذكره ، الملاحق ١١/٦ ، ص ١٧٦ .

وإذا أضفنا البنوك المتخصصة فإننا نرى أن المبالغ المخصصة لقطاع الصناعة ضئيلة للغاية ولا تمثل إلا نسبة صغيرة مما حققته البنوك التجارية (١) كما يتضح لنا أن تأثير السياسة الائتمانية على تنشيط القطاعات السلعية وخاصة قطاع الصناعة لم يتحقق بالدرجة المرجوة حيث لا تتوقف زيادة الاستثمار في هذا الاتجاه على السياسة النقدية والائتمانية فقط وإنما على الاهتمام بأعداد مشروعات رابحة اقتصاديا وماليا مع إتاحة نسبة أكبر من التمويل للقطاع الصناعي مع الاهتمام في التفرقة بين الائتمان الممنوح لقطاع الاستيراد الاستهلاكي وقطاع التجارة الذي يعمل بالتوزيع للمشروعات الانتاجية حيث أن الأخير لازم للتغلب على اختناق العملة الانتاجية أيضا فالمنشآت الانتاجية ليست لديها قدرة على القيام بعمليات استيراد ومستلزمات الانتاج والخامات وما يوفره لها قطاع التجارة بسهولة .

٥ - ضعف مساهمة البنوك في النشاط الاستثماري حيث تبرز الاحصائيات أن الاستثمارات طويلة الأجل لدى البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والاعمال فى صورة أوراق حكومية ومضمونة من الحكومة ومساهمات مباشرة فى المشروعات وأوراق مالية أخرى قد سجلت نحو ٤% (٢) من اجمالى الموارد ١٩٨٣ مقابل ١١ر٤% (٣) يونيو ١٩٨٨ ، يتم ذلك فى الوقت الذى يتزايد فيه فائض السيولة

(١) كتاب الاهرام الاقتصادى ، التنمية الاقتصادية فى مصر ، د . سلطان أبوعلى ، ورقة عمل عن السياسات الاقتصادية وأثرها على التنمية الصناعية ، سبتمبر ١٩٨٨ ص ٥٤ - ٥٦ .

(٢) تقرير مجلس الشورى . . . مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٨ .

(٣) البنك المركزى . . . مرجع سبق ذكره ص ٦٣ .

لدى البنوك التجارية وتتصاعد أرصدة التوظيف فى الخارج متمثلة فى الأرصدة المستحقة على البنوك بالخارج وذلك مع سيادة أوضاع ضعف السيولة لدى وحدات القطاع العام (بالرغم من استمرار حصة ثابتة لها من اجمالى القروض ٢٢٪ جدول (٢) • وحاجتها الى التمويل طويل الأجل لمواجهة أعباء الاحلال والتجديد ووجود الكثير من المشروعات المتعثرة فى القطاع الصناعى •

٦ - نتيجة لارتفاع معدلات التضخم* فى مصر خلال العقد الأخير سعت السياسة النقدية الى تقييد الائتمان فى محاولة للوصول بمعدل ارتفاع الأسعار الى مستوى معقول وفرضت سقوف ائتمانية تنوعت من سقف عام للائتمان لا يتجاوز ٦٥٪ من اجمالى الودائع لدى البنوك مع فرض سقوف ائتمانية فرعية ثم الى تحديد مبالغ لزيادة القروض فى كل بنك • وسياسة تكميش الائتمان التى عمل بها البنك المركزى ابتداء من عام ١٩٨٧ وحتى صدور القرارات الجديدة فى نهاية ١٩٨٨ كانت مرحلة لها خصائصها ولها آثارها الايجابية فى خفض الائتمان الخارج عن نطاق الجهاز المصرفى • وواقع الأمر أن البنك المركزى كان يعتمد فى الماضى وقبل ١٩٨٤ الى استخدام نسبة الاحتياطى كأداة فى توجيه موارء البنوك وبدأت سياسة استخدام نسبة ٦٥٪ ابتداء من ١٩٨٤ • واتجاه الدولة لتحريك عمليات الائتمان يأخذ فى الاعتبار حالة الكساد النسبى وظروف الشركات المتعثرة (١) التى تقلل من قدرات البنوك على منح الائتمان والتى يجب أن تجد

(١) تبرز احصائية وردت فى الاهرام الاقتصادى عدد ٢١ أغسطس ١٩٨٩ بعنوان " هل الحل فى بيع القطاع العام ان عدد الشركات الخاسرة يصل فى ١٩٨٨/٨٧ الى ٢٠ شركة قطاع عام بنسبة ١٦٪ من وحدات الغزل والنسيج ، ٥٪ صناعات غذائية ١٥٪ صناعات كىماوية ، ٤٧٪ صناعات هندسية ، ٥٪ هندسة وحراريات ، مما يبرز أن الصناعات المعدنية ووحدات الغزل والنسيج أفضل أداءاً وأقل مشاكلًا •

* تتراوح التقديرات بين ٢٠٪ الى ٣٠٪ لمعدلات التضخم •

لها مخرجا لحل مشاكلها التمويلية اضافة الى أن تغير أسعار الدولار بالسوق المصرفية الحرة قد أدى الى تقلص الموارد المسموح للبنوك بالاقراض منها أيضا^(١) يعتقد أن التسهيلات الممنوحة من البنوك تمثل ركنا أساسيا فى التمويل بالنسبة للشركات الاستثمارية خاصة بعد أن فقدت التسهيلات الممنوحة من جهات أخرى قيمتها اما بسبب سعر الصرف أو الاشتراطات التى يضعها عند التمويل بحيث لا يوجد للمستثمر سوى البنوك .

وأغلب الظن أن هذه السقوف قد أدت الى عدم وصول بعض المشروعات الصناعية على ما يحتاج اليه من الأموال اللازمة للتشغيل وأسهم هذا فى زيادة نسبة الطاقات العاطلة^(٢) . وذلك لأنه توجد علاقة وثيقة بين حجم الطاقات العاطلة فى الصناعة العربية ومدى توافر المنقذ الأجنبى . فتشير الاحصائيات أن حجم الطاقات غير المستغلة تقدر بنحو ١٦ مليار عام ١٩٨٧/٨٦ مقارنة بمليار عام ١٩٨٥/٨٤ وأن النصف الاول من ١٩٨٨ قد سجل رقم مليار جنييه . وذلك لان المشروعات الاكثر ارتباطا بالسوق العالمى هى الصناعات التجميعية

(١) الاهرام ، الصفحة الاقتصادية ، أعداد متفرقة .

(٢) هذا بالرغم من أنه منذ بداية تطبيق السقوف الائتمانية فى ١٩٨١ فقد قام البنك المركزى بوضع معيار عام للتوسع الائتمانى يربط بين حجم الائتمان الممنوح لشركات القطاع العام لاغراض غير موسمية والقطاع الخاص وبين ودائع هذين القطاعين مما ترتب على هذه السياسة انخفاض نسبة القروض والتسهيلات الممنوحة عن حد التوسع الرئيسى للائتمان وتظهر بيانات دراسة البنك الاهلى المصرى دور البنوك التجارية فى تمويل القطاع الصناعى ، فى كتاب الاهرام الاقتصادى . . . التنمية الصناعية ص ٤٦ - ١٤٧ .

ان الفائض عن الرصيد المسموح به والرصيد المستخدم قد ارتفع من ٣٧٨٦٣ عام ١٩٨٣ الى ٩٩٩٤٦ يونيو ١٩٨٦ . ومع بداية ١٩٨٧ أخذت الحكومة بوضع سقف

==

والمثال صناعة الماكينات والاجهزة الكهربائية وأما قطاع الغزل والنسيج فقد قدرت نسبة الطاقات العاطلة فيه ٧٪^(١) فقط وذلك بعد تحديث بعضها .
ولذا يعتقد أن قرار زيادة شقف الائتمان من المحتمل أن يساعد على الاستفادة من الطاقات العاطلة نتيجة عدم توافر التمويل .

وقد يرى البعض أنه اذا كان لأسلوب السقوف الائتمانية مبرراته لكبح التضخم الا أن الأولوية التي تفرضها الظروف الحالية لأهداف السياسة النقدية يجب أن توجه للحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي عند المستويات العليا من الانتاج والتوظيف فضلا عن تهيئة المناخ الملائم لزيادة الادخار والاستثمار وفى مصر حيث لم نصل بعد لمستوى التشغيل الكامل لعناصر الانتاج فإن العودة لمعيار التسهيلات للودائع ارتبط بمعدل ٦٠٪ بدلا من النسبة السابقة تطبيقها والبالغة ٦٥٪ . بالاضافة الى استبعاد حقوق الملكية من مقام النسبة الجديدة والتي كانت توفر امكانات اضافية للبنوك التجارية لمنح القروض والسلفيات .

هذا وقد لازم التطورات فى السياسة النقدية والائتمانية اتجاها نحو التحرير المالى الجزئى لاسعار الفائدة منذ الانفتاح بحيث تراوحت أسعار الفائدة على القروض الصناعية والزراعية بين ١١ و ١٣٪ وهذه الأسعار تقل

===

ائتمانية اكثر تشددا تقضى بالآ تزيد أرصدة القروض والسلفيات الممنوحة للقطاع العام عن حد معين فى تاريخ معين الا أن هذا بدوره لا يلائم متطلبات التنمية والتي تعتبر فى حاجة لمزيد من التمويل فى الوقت الذى يبقى فيه جزء من الودائع غير مستخدم ويمثل تكلفة على البنوك .

(١) الاهرام ، ٣٠ / ٤ / ١٩٨٩ .

كثيرا بطبيعة الحال عن معدل التضخم مما يجعل سعر الفائدة الحقيقي سالبا الا انه بالرغم من ذلك فان دعم التنمية الاقتصادية والأخص التنمية الصناعية وتشجيع الصادرات يتطلب مزيدا من التخفيض في أسعار الفائدة لأن معظمها استثمارات ذات فترات تغريخ طويلة نسبيا .

كذلك فان التغيرات الجديدة في أسعار الفائدة ^(١) والتي أضافت حوالى ٢٪ على قطاعي الزراعة والصناعة حسب الآجال وتحديد حد أدنى ١٨٪ للخدمات وبدون تحديد حد أقصى لقطاع التجارة من شأنه أن يزيد أعباء أخرى يتحملها المنتج وهو ما يعنى تقليص قدره الكثير من المستثمرين على الدخول فى الاستثمارات جديدة أو احلال وتجديد بالنسبة لوحدة القطاع العام . كذلك هذا من شأنه أن يزيد أعباء مديونيات الشركات المتعثرة لدى البنوك .

٧ - ان تأثير السياسة النقدية والائتمانية على الصادرات (على المستوى الجزئى Micro) يرتبط بشروط التمويل باعتباره أحد أهم حوافز التصدير ويتضمن عنصر التمويل المناسب أمران ، الأول توفير موارد مالية كافية لاغراض التصدير والثانى أن تكون هذه الموارد بأسعار وشروط تفصيلية . كذلك ينصرف التمويل التصديرى الى نوعين من النشاط التصديرى الأول هو تمويل النشاط الجارى للتجارة الخارجية سواء قبل أو بعد التصدير والثانى هو توفير تمويل مشروعى متوسط وطويل الأجل لإنشاء مشروعات تصديرية جديدة أو التوسع فى المشروع القائمة . وبالرغم من أن التصدير والصناعة والزراعة يخضعان لأسعار فائدة تفضيلية ١٠ - ١٣٪ مقارنة بـ ١٦٪ حد أدنى للتجارة فانه لا يخفى أن تحديد

(*) ان فلسفة الصندوق تقوم على رفع أسعار الفائدة المحلية والواقع أن عملية الرفع يحتمل أن تؤدى الى بعض الآثار السلبية ^{مما} رفع تكلفة الانتاج من خلال زيادة تكلفة رأس المال العامل ومن ثم يغذيه جانب التضخم بالتكلفة ، ومن ثم مزيد من الانكماش وذلك فى ظل اقتصاد يعانى من اختلالات هيكلية . ورغم أن رفع معدل العائد الحقيقى على الأصول المالية أمر جوهري ولكن مع الأخذ فى الاعتبار ارتفاع نسبة المطلوبات الحكومية من الجهاز المصرفى فان هذا الهدف يصبح ممكن التحقيق فقط عن طريق خفض معدل التضخم .

(١) البنك المركزى المصرى ، هيكل أسعار الفائدة ، مذكرة رقم ٩٠٢ / ٨٩ ، ١٩٨٩/٥/١١

جدول رقم (٤)

المصادر المالية لبنك تنمية الصادرات خلال الفترة
١٩٨٨/٦/٣٠ حتى ١٩٨٩/٧/٣١

بالدولار	بالجنيه		بالدولار مليون	بالجنيه		
	%	مليون		%	مليون	
٥٣٣٠		٧١١٩١			٣٨٧٣١	تمويل بنك تنمية الصادرات
٦٥٠		٢٦٠٣٤	٥٩٣٤		—	تمويل من البنك الدولي
		٤٤٨١			٢٤٦٥١	صندوق تشجيع الاستثمار الخاص
	٣٤,٢	٥٢٨٢٤		٣٨,٩		قرض الحكومة الميسر
٥٩٨٠		١٥٤٥٣			٦٣ و ٣٨٢	اجمالي

المصدر : التقرير السنوي لبنك تنمية الصادرات ١٩٨٨/٨٧ ، بيانات مباشرة من البنك .

هذه الأسعار المميزة نسبيا للصادرات ودون الزام البنوك بتحقيق نسبة معينة من تمويل الصادرات ^(١) انما يعنى فى الوقت ذاته أن أرباح البنك ممكن تحقيقها خارج تمويل الصادرات ولذا فقد أنشئ البنك المصرى لتنمية الصادرات بمقتضى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ بفرض التوفير للتمويل المناسب للتصدير سواء فى مجال تمويل النشاط الجارى أو المشروطات الا أن قدرات البنك التمويلية لا زالت قاصرة سواء بالنسبة لمدى توافر الموارد المالية أو بالنسبة لشروط الاقراض وأسعارها . هذا وتبرز الأرقام أن حصة قرض الحكومة الميسر من اجمالى قروض البنك لتمويل المشروعات متوسط الأجل لا يتجاوز ٤٠% وهذه النسبة لا زالت بسيطة فى ضوء أهداف البنك لتشجيع الصادرات (أ) عن طريق التمكن من الاقراض من السوق المالية والنقدية دون ارتفاع تكاليف الموارد المالية بالنسبة الى بنوك الودائع (ب) امكان تشجيع انشاء مشروعات تصديرية جديدة بتمويلها بأسعار فائدة مميزة (ج) تشجيع الصناعة المحلية حيث تقتصر أسعار الفائدة المميزة ^(٢) على القروض بالجنيه المصرى دون القروض بالعملات الأجنبية وما يحفز المستثمرين على استخدام المنتجات الوطنية قدر الامكان فى مشروعاتهم التصديرية .

(١) بنك تنمية الصادرات ، نحو استراتيجية للتصدير ، مطابع الشروق ، ١٩٨٦ .

(٢) بالمناقشة مع بعض موظفى البنك ومركز تنمية الصادرات اتضح أن مشكلة السحب من قرض البنك الدولى يرجع الى أن سعر فائدة البنك الدولى متغير كل ستة شهور ويضاف اليه عمولة الوساطة التالية للبنوك المشاركة والتي تصل الى ٢% سنوياً يضاف اليها نسبة ٩% سنوياً تؤول الى الحكومة المصرية نظير تحمل مخاطر تغيير سعر الصرف وتغير أسعار الفائدة .

وهذا وقد نجح البنك حتى الآن فى تمويل عدد من المشروعات التصديرية
تزاوُل أنشطة صناعية فى غالبيتها وتقوم بتصدير صادرات غير تقليدية مثل الصناعات
الكيميائية والغذائية والمعدنية (١) .

فوق ذلك يظهر التطور التاريخى لهيكل الاقتراض والسلفيات وحجمها أن
البنك قد أخذ على عاتقه تطوير الصادرات الصناعية وتنميتها ، هذا بالمقارنة
بالقرض الذى قيمته ٣٠ مليون جنيه الذى وافقت عليه الحكومة كقرض متوسط الأجل
بسعر فائدة قدره ٨ ٪ لتمويل شراء أصول ثابتة للمشروعات التصديرية مارس ١٩٨٨ .

وبالنظر الى الهدف التئوى للبنك فان النمو فى حجم ميزانيته قد واكب
فى هيكل القروض والسلفيات بزيادة أهمية القروض متوسطة الأجل بالنسبة الى
التسهيلات الائتمانية فأصبحت النسبة ٤٢ ٪ ، ٥٧ ٪ على الترتيب فى
١٩٨٨/٨٧ مقارنة بـ ٣٨ ٪ ، ٧٢ ٪ على الترتيب عام ١٩٨٧/٨٦ وقد انعكس هذا
الدور للبنك على نمو الصادرات غير التقليدية بنسبة ٢٢ ٪ من عام ١٩٨٧/٨٦
حتى ١٩٨٨/٨٧ . وسجلت ١٣٢ مليون جنيه منها ١٢٨ مليون (٢) صادرات
تقليدية وهذه النسبة بالرغم من تواضعها الا أنها مقارنة بحدائة فترة عمل البنك تمثل
حجما معقولا اذا استبعدنا القطن ، والفزل والبتروك والالومنيوم والتى تقوم بنسوك
القطاع العام لأسباب تاريخية ومؤسسية بتمويلها . وغنى عن البيان أن وجود مثل

(١) تشير النشرة الى أن حصة هذه الأنشطة الثلاثة من اجمالى تمويلى البنك للقروض
متوسط الاجل بين ٤٢ ٪ للكيمياويات ، ١٨ ٪ غذائية ، ١٥ ٪ معدنية خلال
العام ١٩٨٨/٨٧ .

(٢) التقرير السنوى ١٩٨٨/٨٧ . . . البنك المصرى ، ص ٨ .

هذه المؤسسة المتخصصة لتمويل الصادرات يتطلب بقاءها ونجاحها توفير المقومات المالية من قروض ميسرة وضخمة للقيام بالدور التوسعي للأنشطة الانتاجية التصديرية وتقديم التسهيلات والائتمان . وقد يمثل التأمين والضمان للصادرات عاملا آخر من العوامل المحفزة للمصدرين وذلك بإنشاء شركة مساهمة لضمان الصادرات ^(١) وهي نفسها تتطلب ضرورة توفير التمويل اللازم والميسر خاصة وان البنك لا سبيل أمامه في توفير التمويل من خلال الاقتراض لارتفاع التكلفة النهائية على المصدر كذلك فان دعوة المصدرين للمساهمة بأقساط تأمينية سيمثل عبئا على تكلفة الانتاج لارتفاع قيمة الأقساط لانخفاض عدد المصدرين وحجم عملياتهم .

٨ - ان تأثير سياسة النقد الأجنبي على الصادرات وبالأخص الصناعية ترتبط باهتمام المصدر الصناعي بموضوع سعر الصرف وسياساته وتتمثل في عدة أمور كما ذكرنا سلفا : الأول - مدى توافر النقد الأجنبي اللازم لاستيراد احتياجاته . الثاني : مستوى السعر الذي يتحدد على أساسه شراء احتياجاته من النقد الأجنبي . الثالث : مدى المخاطر التي يتعرض لها نتيجة تقلبات سعر الصرف في حالة الاقتراض بقروض متوسطة أو حتى طويلة الأجل أو تسهيلات موردين أو تسهيلات مصرفية قصيرة الأجل والالتزام بالسداد بالنقد الأجنبي بالإضافة الى تأثير هذه التذبذبات في سعر الصرف على حصيلته من النقد الأجنبي .

(١) لا زال مجرد مشروع قانون لإنشاء شركة وطنية لضمان وتأمين الصادرات تحت الدراسة والتصديق .

وهذا يتطلب منا التعرض لهذه السياسات وعلاقتها بالصادرات والموازل الأخرى المؤثرة على هذه العلاقة ، يظهر جدول (٥) تطور الصادرات المصرية خلال ٧٧ - ١٩٨٩/٨٨ والأهمية النسبية للصادرات بأنواعها :

١ - تركيز قيمة الصادرات فى الصادرات البترولية باتجاه تصاعدي حتى منتصف الثمانينات عندما بدأت الصادرات من البترول تتراجع فى أهميتها النسبية نتيجة لتغير ظروف سوق البترول العالمى .

٢ - ان تزايد الأهمية النسبية للصادرات الصناعية يرجع لنمو الصادرات من الفزل والنسيج بمعدل ١٣٧,٣% خلال ١٩٨٧/٨٦ ومعدل ٩١,٩% خلال ١٩٨٨/٨٧ بحيث احتلت الصادرات من الفزل والنسيج حوالى ٧١% فى ١٩٨٧/٨٦ ، ٥٨% خلال ١٩٨٨/٨٧ . يلى ذلك فى الأهمية صادرات منتجات الصناعات المعدنية (مصففة خاصة ألواح الالمونيوم) بنسبة تزيد عن ٢٢% خلال النصف الثانى من الثمانينات . وحقيقة الأمر أن ذلك يدل على مدى تركيز الصادرات السلعية فى أنشطة اقتصادية معينة مما يتطلب ضرورة الاهتمام ونحن بصدد إعادة رسم استراتيجية للتصدير على تنوع الصادرات من ناحية وتشجيع الصادرات غير التقليدية . وإذا تبين لنا أن قيمة الصادرات السلعية الكلية تمثل حوالى ٨% من قيمة الإنتاج للأنشطة التى لها نشاط تصديرى وهى بلا شك نسبة متواضعة للغاية وتتراوح بين ٣٢% فى حالة الزيت الخام ، ٣٦% للفزل والنسيج ، ٢٠% لمنتجات تكرير البترول ، ٥% (١) فقط للكيمويات ومنتجاتها فان اعطاء دفعة قوية للتصدير كعلاج جذرى

(١) وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، ملاحظات عامة على الدراسة التحليلية للواردات السلعية للاقتصادى المصرى لسنة ١٩٨٤/٨٣ والمعدة بمعرفة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بالاشتراك مع خبراء وزارة الاقتصاد ، تقرير غير منشور ، ١٩٨٧/١١/٢٢ ، ص ٣ .

جدول رقم (٥)

التحليل القطاعي لأرصدة الاقراض والخصم (لبنك تنمية الصادرات)

١٩٨٩/٦/٣٠

١٩٨٨/٦/٣٠

١٩٨٩/٧/٣١

البيان	اجمالي القروض بمليون جنيهه	%	اجمالي الاقراض بمليون جنيهه	%	اجمالي الاقراض	%
قطاع الزراعة	—	—	—	—	٨,٣٤١	٣,٣
قطاع الصناعة	٧,٣٦٥	٣٥,٨	١٠,٧٨٠,٣	٦٥,٧	١٨٣,٦٠٩	٧٣,٠
قطاع التجارة	١٣,٢٢٣	٦٤,٢	٥٤,١٧٦	٣٣,٠	٥٢,٢٢٥	٢٠,٨
قطاع الخدمات	—	—	٢,٠٨٣	١,٣	٧,٤٨٦	٣
الاجمالي	٢٠,٥٨٨	١٠٠	١٦٤,٠٦٢	١٠٠	٢٥١,٦٦١	١٠٠

المصدر : بيانات متفرقة من البنك المصري لتنمية الصادرات .

جدول رقم (٢٥)
تطور الصادرات المصرية والمساهمات بحسب الأنشطة خلال ٧٧ - ١٩٨٩/٨٨ (مليون جنيه)

السنوات	اجمالي الصادرات	الصادرات الصناعية	الصادرات الفلاحية ومنتجات البترول	الصادرات الزراعية	مجموع النسب	صادرات الفزل والنسيج	الملابس والاحذية	المنتجات الكيماوية	منتجات الصناعات المعدنية
١٩٧٧	٦٦٦,٣	٢١٨,١ (٧٢,٧)	١٦٣,٧ (٢٤,٦)	٢٨٤,٥ (٤٢,٧)	(١٠٠)	١١٤,٧ (٥٢,٦)	١٤,٧ (٦,٦)	٢٢,٥ (١٠,٣)	١٤,٤ (٦,٦)
١٩٧٨	٦٧٩,٨	٢٦٩,٥ (٣٩,٦)	١٨٩,٨ (٢٧,٩)	٢١٩,٩ (٣٢,٤)	(١٠٠)	١٤٢,٠ (٣٥,٩)	١١,٩ (٤,٤)	٢١,٨ (٨,١)	٣٨,١ (١٤,١)
١٩٧٩	١٢٨٧,٨	٣٧٥,٦ (٢٩,٢)	٥٣٧,١ (٤١,٧)	٣٧٥,١ (٢٩,١)	(١٠٠)	٢٠٢,٢ (٥٣,٨)	١٠,٩ (٢,٩)	٢١,٨ (٥,٨)	٧٠,٦ (١٨,٨)
٨٥/٨٤	٢٦٩٢,٠	٣٩٥,٤ (١٤,٧)	١٨٦٠,٦ (٦٩,١)	٤٣٦,٠ (١٦,٢)	(١٠٠)	٢١٣,٢ (٥٣,٩)	٧,٩ (٢,٠)	٢٨,٩ (٧,٣)	١٠٣,٦ (٢٦,٢)
٨٦/٨٥	٢٤٥١,٠	٤٠٧,٦ (١٦,٦)	١٦٣٢,٤ (٦٦,٦)	٤١١,٠ (١٦,٧)	(١٠٠)	٢٢٤,٠ (٥٥,٠)	٨,٥ (٢,١)	١٨,٨ (٤,٦)	١٠١,٢ (٢٤,٨)
٨٧/٨٦	٢٠٦٢,٠	٧٥٤,٢ (٣٦,٦)	٧٨٩,٨ (٣٨,٣)	٥١٨,٠ (٢٥,١)	(١٠٠)	٥٣١,٦ (٧٠,٥)	١٨,١ (٢,٤)	٤٩,٣ (٦,٥)	١٦٣,٨ (٢١,٧)
٨٨/٨٧	٣٤٠٧	١٧٦٨,٤ (٥١,٩)	١٠١١,٤ (٢٩,١)	٦٢٧,٦ (١٨,٤)	(١٠٠)	١٠١٩,٩ (٥٧,٧)	٤٧,٥ (٢,٧)	١٠١,٣ (٥,٧)	٤٣١,٢ (٢٤,٤)
٨٩/٨٨	٣٤٦٢	٢١٤٣ (٦١,٩)	٧١٥ (٢٠,٦)	٦٠٤ (١٧,٥)	(١٠٠)				

المصدر : انظر الملحق .

لمشكلة ميزان المدفوعات تتطلب رفع نسبة الصادرات الى الانتاج خاصة فى المجالات غير التقليدية .

وتتأكد علاقة الصادرات وبالأخص الصناعية بنظام الصرف الأجنبى من عبءة
حقائق :

أولا : ان سياسات سعر الصرف فى مصر قد تعرضت للكثير من التغيرات خلال
الخمس عشر سنة الأخيرة وحيث أن محور تركيزنا سيكون على الفترة منذ
١٩٧٧ وحتى الآن فإنه يمكن أن نعتبر عام ١٩٧٩ أولى التغيرات
الهامة حيث تقرر انهاء العمل بنظام سعرى الصرف الرسمى والتشجيع على
والمعروف فى اطار السوق الموازية والعمل بسعر صرف موحد فى مجمعين
للنقد الأجنبى :

الأول : مجمع البنك المركزى ، الثانى : مجمع النقد الأجنبى لدى المصارف
المعتمدة

وبهذهنا أن نشير أن هناك محاولات قد تمت فى الفترة السابقة (قبل ١٩٧٧)
لتطوير سياسات الصرف الأجنبى باتباع سياسات صرف مرنة تهدف الى جذب
رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيع المتحصلات الذاتية من النقد الأجنبى مع محاولة
تثبيت سعر الصرف وتوحيده وذلك باعتبار أنه بتعدد أسعار الصرف تكمن
خوافز التصدير لزيادة حصيلة الصادرات عن طريق ايجاد سعر صرف خاص
للمصدرين سواء لكافة السلع أو لبعض الصادرات التى لها مزايا ولكن هذه
السياسات لم تحدث الآثار المرجوة فى تنمية الاقتصاد القومى وتحسين ميزان
المدفوعات المصرى ويرجع ذلك الى أن المشكلة الأساسية فى ميزان المدفوعات
ليست فقط فى تمويل العجز المزمن فى العمليات الجارية أو فى العمليات

الراسمالية بتحرير حساب رأس المال أولا قبل تحرير حساب الأصول الطبيعية بل تكمن فى تطوير الامكانيات الذاتية للاقتصاد المصرى وتمكينه من اكتساب المتحصلات من الصرف الأجنبى ومنح المصدرين حق تجنيب حصيلة النقد الأجنبى لتمويل وارداتهم ثم توفير التمويل المتوسط والطويل الأجل والائتمان الضرورى للصادرات مع ضغط الانفاق الخارجى وترشيد استخدام التدفقات من رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية . ولذا فان الآراء تجمع على أن الاخفاق فى تحقيق هذه الاهداف يرجع الى أن المشكلة هيكلية وأن الاقتصاد غير قادر على توليد زيادة كمية فى الصادرات وتنوع فى هيكلها السلعى أو الجغرافى أو على انقاص كمية الواردات بتطوير قطاع السلع المنافسة للواردات . لذلك فان الاخفاق يرجع الى أن السياسات قد سعت لزيادة موارد الصرف الأجنبى لمواجهة الزيادة فى الواردات والانفاق الخارجى دون أن تمتد الى محاولة احداث زيادة متوازنة فى الصادرات . وترتبطا على ما تقدم فان الارتباط بين تأثير تخفيض قيمة الجنيه المصرى والتأثير الموجب على ميزان المدفوعات يتطلب توافر عدد من الشروط فى مقدمتها زيادة الصادرات كما وكيفا مع تخفيض الواردات بتعبئة الموارد المحلية لتوفير الانتاج الذى يحل محل الواردات مع السيطرة على معدل التضخم . لذا فان سياسات الصرف الأجنبى لا بد لها وأن تلعب دورا بارزا فى خلق الاستقرار النقدى المطلوب لكل من القطاع العام والخاص بشقيه الوطنى والأجنبى وأبعاده عن حالة الفوضى فى سوق الصرف المصرية التى سادت منذ زمن بعيد . فالاجراء للسياسة الاقتصادية على المستوى الكلى المعاصرة لتدريالات فى سعر الصرف يمكن أن تكون واحدة من التأثيرات الممكنة على سلوك مستوى السعر العام . أيضا فمن المحتمل أن التطورات الخارجية فى معدلات التبادل والظروف الطبيعية

(x) السلع والخدمات .

أن تخلق ضغوطا تضخمية بشكل مستقل عن تغيرات سعر الصرف • فالمنتجين قد يتحينوا الفرص لرفع الأسعار خلال فترة التخفيض Devaluation والأمثلة قد تكون لمشروعات الخدمة العامة والتي تخضع منتجاتها لرقابة الحكومة • كذلك فإن ديناميكية الاستجابة من جانب الأجور والمرتبطات للزيادات الأولية فى التكاليف (*) والأسعار ستحدد جزئيا مدى التأثير الغالب الذى يحدثه التخفيض فى التكاليف المحلية ، وقد تتعمق هذه الآثار بمحاولة بعض الشركات استغلال موقعها الاحتكارى لرفع أسعار منتجاتها • وفى ظل اقتصاد كصر لا يقتصر أثر سعر الصرف

(*) وهو ما يتطلب بعض التفاصيل عن ظروف التسعير بالتكلفة فى مصر وعلاقة هوامش الربح بالمتاح من النقد الأجنبى المترتب على التغيرات فى سعر الصرف ثم العلاقة بين الأجور والتغيرات فى الأسعار النسبية • ولن نخوض الدراسة فى محاولة قياس هذه العلاقات ولكن تكفى بمحاولة القياس السابقة التى تبين منها أن التضخم فى مصر كان نتيجة للاختلالات النقدية بين الطلب على النقود وعرضها وأن هناك عوامل هيكلية وأخرى على جانب التكلفة قد ساهمت فيه •

على الأسعار المحلية بأثر الأسعار الرسمية أو التشجيعية^(١) فقط بل إن سعر صرف الجنيه في السوق غير الرسمية له تأثير ملموس في مستوى الأسعار المحلية. كذلك فاستجابات المستهلكين والمستثمرين (بالأخص الصناعيين) للمتغيرات في سعر الصرف سيكون له أثر على الطلب الكلى ومن ثم على المستوى العام للأسعار. ومن ثم فإنه ولكي يخضع للمستوى العام للأسعار لا يحد من توسع دائم في عرض النقود وأعتقد أن ظروف منح الائتمان في الفترات الماضية وظروف عجز الموازنة العامة للدولة قد غذى هذه الاتجاهات. لذا فإن مظاهر القوضى والاختلالات في العوامل المؤثرة على التكلفة $Cost - Push$ لا بد وأن تصاحب بدفعة على مستوى الطلب الكلى يساهم فيها التوسع من المعروض النقدي. وهنا يكمن دور السياسة الحكومية لأن مطلوبات الحكومة تمثل مكون هام كما رأينا في المعروض النقدي وللاستيعاب الكلى في كثير من الدول النامية ومن بينها مصر. لذا فإن أثر الانفاق الحكومي سيكون في اتجاه كبير أو ضغط التضخم لو تم تمويله كلية بخزائن أو بإصدار سندات حكومية. في نفس الوقت فإن المبيعات من السندات للأفراد ستحرك الطلب من المستثمرين للحكومة وقد يرفع معدلات الفائدة (إذا لم تكن

(١) حول هذا الخصوص راجع تقرير مجلس الشورى، شهر الصرف في مصر خلال الفترة من عام ١٩٤٧ وحتى الآن، ١٩٨٦، ص ١٤٩ - ١٥٣، حيث ذكر التقرير أن ملامح التسعير الجبري وقت إعداد التقرير: هي تثبيت الأسعار، سياسة الأسعار متفاوتة، سياسة التسعير الدوري، الأسعار المرنة أو المتغيرة. هذا وقد صدرت قرارات وزارية بشأن تحديد هوامش الربح، قرار وزاري رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ (لتحديد أقصى نسبة للربح ٣٠٪ من إجمالي التكاليف الاستيراد على أساس السعر التشجيعي للمحطة ثم صدر القرار ١٢١ لسنة ١٩٨٦ بشأن تحديد نسب الأرباح والذي حدد عناصر تكاليف الاستيراد على أساس نسب الربح المقررة في تجارة الاستيراد وعلى أساس السعر المحلن من البنك المركزي بحد أقصى ٣٠٪.

(*) وهو ما يتطلب بطبيعة الحال إجراء دراسات تفصيلية حول دوال الاستهلاك والاستثمار وعلاقتها بسعر الصرف والمنتجات من النقد الأجنبي ومستوى الأسعار وهو ما لم تتيحه الدراسة الحالية ونكتفي بالإشارة إليه.

أسعار الفائدة محددة إداريا كما الحال في مصر) ومن ثم يقلل من الزيادة السعرية . أيضا فان جزء من الاتفاق الحكومي والائتمان المحلي المدعم (بأسعار فائدة تفضيلية وبأحجام مطلوبة لقطاعات انتاجية معينة وأنشطة تصديرية معينة) سيساهم في توسيع الطاقات الانتاجية بمشروعات جديدة أو حتى الاحلال والتجديد وفي التخفيف من اختناقات العرض . والتي بطبيعتها منخفضة للتضخم .

ثانيا : ان الفترة التي تلت عام ١٩٧٩ قد تميزت بسرعة تغير سياسات الصرف ونظمه وتعدد أسعاره رسمية ، تشجيعية ، سعر السوق غير الرسمية كما تميزت أيضا باستمرار تدهور قيمة الجنيه المصري وتقلباته الى أسفل . حيث يشير جدول (٦) الى أن السعر التشجيعي للجنيه قد انخفض من ٤٣ر (الى ٢٠ر عام ١٩٨٦/٨٥ بنسبة ٢٦% ثم انخفض مرة أخرى من ٧٤ر ٥ طم ١٩٨٧/٨٦ الى ٤٥ر ٠ طم ١٩٨٨/٨٧) (بنشأة السوق المصرفية الحرة) بنسبة ٣٩% . ومن ناحية أخرى يظهر جدول (٦) ان انشاء سوق الصرف قد قلل التدهور الحقيقي للجنيه بل ان في طم ١٩٨٧/٨٦ السابق على انشاء السوق قد ضاق نطاق زيادة السعر التشجيعي للجنيه عن السعر الحقيقي له بنسبة ٧% وانقلب هذا الوضع الى انخفاض في السعر التشجيعي للجنيه عن السعر الحقيقي في طم انشاء السوق المصرفية الحرة Undervalued بمقدار ١٥% . أما طم ١٩٨٩/٨٨ فقد انحرف السعر فقط بنسبة ١٢% وهو أقل كثيرا بالمقارنة بسنوات ١٩٨٥/٨٤ و ١٩٨٦/٨٥ (وذلك اذا صحت فرضياتنا بخصوص طريقة حساب سعر الصرف الحقيقي) (١) .

(١) حيث يستبعد حساب الدعم والتعريفات الجمركية لما تمثله من صعوبات بالقياس .

فى الوقت ذاته فان التخفيض المتالى فى العملة والذى قصد منه منح حوافز للتصدير قد لازمه نمو فى حيلة الصادرات فى المجمع البنوك المعتمدة بنسب متفاوتة ومقلبة فقد تطورت حيلة الصادرات بمعدل نمو ٤٤% بين ٨٤/٨٥ و ٨٥/٨٦ جدول (٧) بينما لم يحدث تغير فى سعر الصرف الملبق داخل المجمع آنذاك فى الوقت الذى لازم التخفيض التالى فى الجنيه (السعر التبعيى باضافة علاوة) والذى اقترب من ٦٣% زيادة قدرها ١٠٣% فى مقدار الحيلة داخل مجمع البنوك المعتمدة فى الفترة ما بين ٨٥/٨٦ و ٨٦/٨٧ ثم ان التخفيض التالى فى الجنيه والذى قدر بنحو ٦٣% قد ناطرته زيادة فى الحيلة قدرها ٣١% فى الأعوام ٨٦/٨٧ و ٨٧/٨٨ وعموما تأثرت الاهمية النسبية لصادرات مجمع البنوك المعتمدة بالتطورات فى سوق البترول* الذى انعكس على حيلة المجمع المركزى مما يدل على أن حافز التصدير لم يكن بالقدر الكافى فى التأثير على الصادرات أو أن هناك عوامل أخرى على جانب العرض ترجع لظروف التمويل للمشروع أو مشاكل تنظيمية أو هيكلية أخرى داخل القطاع الصناعى خبيما .

أو أن البيئة العامة لعدم اليقين المألزم للتدهور فى القيمة الحقيقية للجنيه جدول (٦) والتى أخذت اتجاهات متزايدة حتى انشاء السوق المصرفية الحرة فيما بعد فى مايو ١٩٨٧ قد ساهمت فى هذه التطورات بحيث قللت من التأثيرات النهائية المتوقعة على الصادرات الصناعية بصفة خاصة .

فلو أخذنا فى الاعتبار حالة منتج فردى له أن يختار بين الانتاج للأسواق المحلية والأجنبية فالمصدر الوحيد للمخاطرة بتخصيص موارده بين السوق المحلى والأجنبى هو السعر الذى سيحصل عليه (بالعملة المحلية) للانتاج الذى سيبيحه فى السوق الأجنبى وقد يكون جزء من هذه المخاطرة ترجع لعدم اليقين حول سعر (١) من المعروف أن الدولة تحتكر التجارة الخارجية فى عدد من السلع مثل البترول ، الأرز ، القطن وتصب تلك الموارد داخل مجمع البنك المركزى وهو ما يعنى أنه لا علاقة بين ما يحدث فى سعر الصرف وصادرات مجمع البنك المركزى حيث أن سعر الصرف لم يتغير . كما أن الزيادة فى حيلة صادرات مجمع البنوك المعتمدة (على الأرجح) ليست حقيقية بل ناتجة من اعادة تقويم الصادرات بسعر الصرف المنخفض فى مجمع البنوك المعتمدة . حيث يبرز جدول (١) ح فى الملحق أن الزيادة فى قيمة الصادرات (بأسعار ٨٥/٨٦) بعد انشاء السوق المصرفية الحرة ترجع فى غالبيتها لنمو الصادرات الصناعية (بأسعار ٨٥/٨٦) واجمالا فالحسابات مشكوك فيها للعيوب المرتبطة باستخدام الرقم القياسى لأسعار الجملة كمكش للصادرات .

جدول رقم (٦)
تطور سعر الصرف الحقيقي للجنيه المصري ومستوى الزيادة أو النقص في التقويم (%)

السنوات	السعر الرسمي الدولار / جنيه	سعر السوق التشجيعى والمصرفية الحرة	سعر الجبلية ١٠٠ = ١٩٧٩	السعر الرسمي دولار / جنيه	السعر التشجيعى والمصرفية الحرة دولار / جنيه	السعر الحقيقي دولار / جنيه	تغير تقويم الجنيه في السوق الحرة عن الحقيقي
١٩٧٩	٧٠ر	٧٠ر	١٠٠	١٤٣ر	١٤٣ر	١٤٣ر	صفر
١٩٨٥/٨٤	٧٠ر	٨٣ر	١٨٣ر٢	١٤٣ر	١٢٠ر	٧٨ر٥	+ ٣٥ %
١٩٨٦/٨٥	٧٠ر	٨٣ر	٢٠٧ر٥	١٤٣ر	١٢٠ر	٦٦ر٥	+ ٤٢ %
١٩٨٧/٨٦	٧٠ر	١٣٥ر	٢٤٣ر٤	١٤٣ر	٧٤ر٠	٥٩ر٥	+ ٧ %
١٩٨٨/٨٧	٧٠ر	٢٢٢ر	٢٧٦ر٦	١٤٣ر	٤٥ر٠	٥٢ر٥	- ١٥ %
١٩٨٩/٨٨	٧٠ر	٢٣٨ر	٣٨٢ر٠	١٤٣ر	٤٢ر٠	٣٧ر٥	+ ١٢ %

المصدر : انظر الملحق .

لم تستهدف الدراسة حساب سعر الصرف الحقيقي على خطوط نظرية مكافئ القوة الشرائية p.p.p والمعتمد على نسبة الأسعار المحلية الى الأسعار العالمية . وبالرغم من ذلك فان التقديرات المحسوبة في الدراسة أقرب لتقديرات السوق الحرة .

جدول رقم (٧)
تطور حصيله صادرات مجمع البنك المركزى والبنوك المعتمدة خلال سنوات مختارة بالاسعار الجارية

١٩٧٩	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	
٧٠ر	٨٣ر	٨٣ر	١٣٥ر	٢٢٢ر	٢٣٨ر	سعر الصرف
١٩٤ر٩	١٥٠ر٢	١٤٧ر٢	١٠٦ر٥	١٦١ر٣	٧٠ر٨	حصيله الصادرات الجمع المركزى
٣٥٥ر٠	٥٥٩ر٢	٨٠٧ر٠	١٦٤ر١	٢١٥ر٢	٧٠ر٨	حصيله الصادرات مجمع البنوك المعتمدة

المصدر : التقرير السنوى ١٩٨٨/٨٧ ، جداول ٤/٤ و ٩/٤ ، البنك الاهلى المصرى ،
النشرة الاقتصادية ، العدد الأول والثانى ، المجلد الاربعون ١٩٨٧ .

الصرف • ومن ثم يؤثر على الحجم الأمثل من الموارد الموضوعة في القطاع التمديري • وقد يؤثر عكسياً على التجارة وتدفقات الاستثمار • وبالرغم من عدم وضوح نظرية التجارة بخصوص أثر التقلبات في سعر الصرف على تدفقات التجارة • إلا أن إحدى الدراسات التطبيقية على مصر قد أشارت إلى أن الانتاج الحالي في مصر قد جعل من غير الممكن للحكومة أن تتحكم في الأصول بالعملة الأجنبية لدى القطاع الخاص • فتعايش السوق السوداء بما تعمله من زيادة في التقييم الحقيقي للعملة المحلية مع الزيادة في سعر البترول قد تؤدي مزيد من الاستبدال في العملات وساهم في تناقص تنافسية الصادرات الصناعية وذلك لأن النظام الاقتصادي في مصر على حد تعبير الدراسة يربط بين سعر سلعة معينة (السلع الصناعية) بالطلب على أصل مالى وهو العملة الأجنبية في السوق السوداء مما يترتب عليه أن التغيرات في العوائد النسبية قد مارست آثاراً مباشرة على تخصيص الموارد بين البترول ، السلع الصناعية والسلع الغير دولية ، وهو ما يعنى أن سياسة الصرف الأجنبي الرسمية يجب أن تسعى لموازنة الحوافز الإضافية لاستهلاك السلع الأجنبية واكتناز الأصول الأجنبية • ولذلك قد يكون من الحكمة أن نتجنب التحرير الكامل لسعر الفائدة في ظل أسعار فائدة عالمية متزايدة ومتقلبة أحياناً لارتفاع في تقويم العملة Real appreciation بالإضافة إلى تقلب في سعر البترول • لذا حيث يوجد سعر صرف موحد وتخفيض للعملة فقط Once and for all devaluation إلى انقاص الحافز لاستهلاك سلع التجارة الدولية فإن نظام سعر صرف مزدوج وتثبيت زاحف للعملة Crawling peg قد يصبح ضرورياً لاقبال الحافز للاحتفاظ بالعملات الأجنبية (١) .

(١) J.B. de MACEDO, 'Currency Diversification and Export Competitiveness: A model of the dutch disease in Egypt, j. of Development Economics 11 (1982) No. 3, 1982, pp. 288-305.

ومن وجهة نظر المصدر الصناعى فان اهتماماته وعلاقته بسياسات سحر
الصرف تنصب على الآتى وخاصة بعد انشاء السوق المصرفية الحرة :

١ - كما ذكرنا سابقا فان استمرار تدهور ميزان المدفوعات والعجز المتزايد فى
الموازنة العامة للدولة يخلق ضغوطا تضخمية تؤثر على قدرة الدولة على تحمل
مخاطر تقلبات وتدهور سعر الصرف الحقيقى بالنيابة عن المصدر . فالسياسة
النقدية والائتمانية حتى الآن قد أغلقت التأثيرات الانكماشية أو التوسعية فى
مجال الائتمان على مدى توافر النقد المحلى لدى المصدر الصناعى لفتح
الاعتمادات أو لشراء احتياجاته من النقد الأجنبى . كذلك فان اختلالات
سوق الصرف قد دفعت البنوك الى تفضيل تمويل تجارة الاستيراد وتمويل
قطاع الخدمات عن المساهمة فى تمويل القطاعات السلعية بقروض متوسطة الأجل
أو حتى بتسهيلات قصيرة الأجل ودون أن توجد لديهم قواعد ملزمة باعادة
التوجه نحو مشروعات جديدة أو الاحلال والتجديد - التوسعات القديمة .
ومن ناحية أخرى بقيت الموارد المتاحة من النقد الأجنبى محدودة - من
خلال البنوك المتخصصة مثل بنك التنمية الصناعية ^(١) وبنك تنمية الصادرات كما
أشرنا سابقا فى اجزاء من الدراسة .

(١) عثمان محمد عثمان ، " دور السياسات التجارية وسحر الصرف فى تشجيع الصناعات
الصغيرة " ورقة مقدمة لندوة " دور الصناعات الصغيرة فى التنمية " الجزء الأول ،
القاهرة ١٩ - ٢١ ديسمبر ١٩٨٨ ، ص ٤٢٥ - ٤٢٦ . حيث تفيد الدراسة
بأن القروض التى منحت من خلال البنك الدولى وقدرها ٥٥٤ مليون دولار حتى
نهاية ١٩٨٦ ومن السوق الاوربية المشتركة ومن البنك الاسلامى تمانى مائة
مليون دولار لشروط القروض بضرورة مشاركة البنوك فى المنشآت .

٢ - ان تنظيم سوق الصرف على النحو الأخير حيث لا زالت تتواجد ثلاثة أسعار للعملة (مجمع البنك المركزى ، مجمع البنوك المعتمدة السوق المصرفية الحرة ، السوق السوداء) مع استمرار الإبقاء على نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، يوفر فرصة أفضل للقطاع الخاص حيث أن الموقف لم يتغير فقد كانت تكلفته قبل انشاء السوق المصرفية تتم على أساس أسعار السوق السوداء وكذلك الضرائب المحتسبة* وهو ما ترتب عليه تحميله بضرائب أكبر على الأرباح أما القطاع العام فقد كان يعاني من تعثر الإنتاج نظرا لعدم وصول المستلزمات وتعطل الطاقات مما نجم عنه ارتفاع التكلفة وخسائر لكثير من المشروعات التي لم تستطع رفع أسعار منتجاتها. أما الآن ففي ظل ارتفاع أسعار العملة الأجنبية هناك امكانية لفتح الاعتمادات وتشغيل الطاقات الحاملة . وحيث أن قيام واستمرارية هيكل السوق على أساس الفصل بين مجمع البنوك المعتمدة والسوق الحرة على جانب الطلب ثم الارتباط على جانب العرض للمنافسة بين السوتين للحصول على احتياجاته من النقد الأجنبي من نفس المصادر تحويلات المصريين السياحة (فى ظل قدرة البنوك على البيع دون السماح بالشراء للعملة وفى وجود نظام الاستيراد بدون تحويل عملة) ونظرا لما يعانيه الاقتصاد المصرى من انخفاض فى معدل زيادة الموارد من النقد الأجنبي من انخفاض البترول وحصيلة الصادرات البترولية ، فان المضاربة على سعر الجنيه أصبحت إحدى سمات الاقتصاد المصرى حتى فى ظل انشاء السوق المصرفية وقد ساعد على زيادة خطورة هذه الآثار السلبية تطور حجم السوق السوداء مع النمو فى حجم الاستيراد بدون تحويل عملة وفى ظل قوانين الاستيراد والتصدير التى تقسم الواردات الى محظور وغير محظور بما لا يضمن اعطاء المصدر الصناعى قدر من الأولوية فى الحصول على مستلزماته وقطع الخيار كذلك فان

(*) لا يتوافر لدى الباحث الا القليل من المعلومات عن النظام الضريبى فى مصر . ولكن يشير كتاب الاهرام الاقتصادى ، دليل الضرائب ، الجزء الأول : العدد ١٢ فبراير ١٩٨٦ الى الآتى :

١ - ان وطء ضريبة الارباح التجارية والصناعية يحدده صافى الربح بعد خصم تكاليف ايجار العقارات ، الاستهلاكات الحقيقية ، ٢٥% من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة ، الضرائب التى تدفعها المنشأة عدا ضريبة الانتاج التجارية والصناعية المخصصات المعدة لمواجهة خسائر أو أعباء مالية (لا تزيد عن ٥% من الربح الصافى للمنشأة) مادة (٢٤) ص ١٧-١٨ .

ب - وهو ما يتوقع معه أن يؤثر سعر الصرف على بعض البنود المدرجة فى ١ والى تمثلى وطء الضريبة للمشروعات الخاصة (مثل تكلفة الآلات والمعدات الجديدة والمخصصات المعدة لمواجهة خسائر) .

حرمان المصدر الصناعي من تجنب عائد صادراته لاستخدامات مشروعة من شأنه أن يضاعف قدرته على الاستيراد بالكميات وفي الوقت المناسب ونؤكد في هذا الخصوص على التفسيرات المستمرة في القرارات الوزارية سواء الخاصة بنسب التجنب^(١) أو بحق استخدام هذه تالرصدة في تمويل المدفوعات المنظورة أو غير المنظورة لصاحب الحساب أو التنازل عنها للخير . وقد نستفيد في ذلك من تجارب الكثير من دول شرق آسيا (كوريا الجنوبية) حيث أمكن ربط استخدام حصة الصادرات بتغطية الواردات من السلع المحظورة وقتها أو دائما مع اشتراط ربط التسجيل للمستورد بشرط الألاء التصديري (نظام الصفقات المتكافئة

(١) كتاب لأهرام الاقتصادي : قرارات النقد الأجنبي والسوق المصرفية ٥ يناير ١٩٨٩ هـ الباب الخامس والمتعلق بالقرارات الوزارية :

تعديل ٣٠/٤/٨٩ المواد ١٢٨ (٢٥ ٪ نسب تجنب من حصة الصادرات للقطاع الخاص) ثم تعديل ٥/٢/٨٣ (قرار ١٢٦) يتم بموجبه تجنب كامل الحصة من الصادرات الصناعة والزراعة باستثناء حصة سلع زراعية .

تعديل ٧٠ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٨٢ بقصر استخدام أرصدة القطاع العام على نشاط صاحب الحساب أو تحويلها الى حسابات تجنب أخرى باسم وحسابات تابعة للقطاع وفي حدود الحصص النقدية المدرجة في موازنة النقد الأجنبي . لذلك يراعى قصر استخدام حسابات التجنب للأفراد والقطاع الخاص على صاحب الحساب وهذا من شأنه إلغاء حافز للتصدير من بيع صاحب حساب التجنب حصة للخير بالأسعار الحرة للعملة وقد كان هو حافز بالنسبة لمصدرى القطاع الخاص لدول الاتفاقيات .

ثم تلى ذلك التعديل ٧٣ الصادر بتاريخ ١/٦/١٩٨٢ بمنح فائدة على حسابات التجنب بالنقد الأجنبي وحق المصارف السعمدة بشراء أرصدةها بعد مضي عام على استخدامها .

التصديرى (نظام الصفقات المتكافئة) (١) .

فوق ما تقدم فان تحريك سعر صرف الدولار الجمركى سوف يضر القطاع العام فى مشكلة خاصة وأن هذا القطاع لا زال يمثل نسبة كبيرة من القطاع الصناعى . ومن شأنه تعطيل طاقاته الانتاجية الضخمة أن تؤثر على المصدر الصناعى الخاص بشكل مباشر لارتباط انتاجه بمنتجات القطاع العام للحصول على المواد الخام (المنزل مثلا) أو تعريفا لانتاجه أو بطريقة غير مباشرة بسبب ما يؤدى اليه انخفاض الطاقة الانتاجية للقطاع العام الى انكماش فى النشاط الاقتصادى ككل . فتحريك سعر الصرف الدولار الجمركى - وليست المشكلة مجرد توفير نقد أجنبى لاستيراد مستلزماته - سوف يؤثر على المكونات المستوردة حيث يبرز جدول (٨) أن نسبة المستلزمات المستوردة الى اجمالى مستلزمات الصناعة تتراوح بين ١٦% الى ٥٢% . وتمثل أعلى نسبة فى المنتجات الكيماوية حيث تمثل هذه المستلزمات حوالى ٣٥% من قيمة الانتاج (تليها الصناعات المعدنية وكلا النشاطين يمثلان صادرات غير تقليدية من الاهمية تنميتها للتخفيف من العجز المتفاقم فى ميزان المدفوعات) ونرى هذه الحالة اما أن يقوم القطاع العام برفع سعره النهائى وهو ما قد يمثل موجة من التضخم أولا يرفع السعر ويتحمل خسائر الانخفاض فى الانتاجية وذلك لأنه فى بعض الحالات لا تتوافر الاعتمادات اللازمة بعد زيادة سعر الصرف بحيث تتوقف بعض وحدات القطاع العام عن استيراد بعض مستلزمات الانتاج كذلك فان للقطاع العام اعتمادات مالية معينة لشراء المستلزمات لا يستطيع تجاوزها مما يمنع بالسالب على الاستثمارات

(١) سامى عفيفى خاتم ، الاقتصاد المصرى بين الواقع والتمويز ، الدار العربية للكتاب
الطبعة الاولى ١٩٨٠ ، ص ٢٠٢ .

أن أى استثمار يعتمد بالدرجة الأولى على التكاليف والعائد ويكفى أن القطاع العام لا يزال يعتمد فى تمويل مصروفاته الجارية على القطاع المصرفى خاصة الأجور .

وهكذا تعتبر قضية الاقتراض وتوافر الاعتمادات بالنقد الأجنبى والالتزام بالسداد بنفس الحملة من أهم المخاطر التى يتعرض لها المصدر الصناعى سواء على مستوى القطاع العام والخاص نتيجة الزيادة الكبيرة فى أسعار الصرف وهو ما يحضى ضرورة أن تأتى سياسات الاستيراد والسياسات النقدية والائتمانية على نحو يتفق مع مصلحة المصدر بتحديد الأولوية له فى الحصول على النقد الأجنبى وتحديد مرونة لنوعىة السلع المستوردة بغض النظر عن قوائم الحياز مع التمييز لصالحه من حيث حجم الائتمان ومن حيث تكلفته .

جدول رقم (٨)

المكون الاستيرادى للأنشطة الصناعية التصديرية

البيان	صناعة الغزل والنسيج	الملابس والاحذية	المنتجات الكيماوية	منتجات الصناعات المعدنية	الصناعة المعدنية الأساسية
المستلزمات المستوردة	٢٣ر	٢١ر	٢م	٣٧ر	١٦ر
اجمالي المستلزمات					
نسبة المستلزمات المستوردة	١٣ر	١٣ر	٣٥ر	٢٠ر	١٠ر
اجمالي الانتاج					

المصدر : محسوبة من جدول المدخلات والمخرجات ١٩٨٧/٨٦

الملحقق

ملحق جدول (١)

تطورات الصادرات السلمية ، صافي الائتمان المحلى والأجنبي ، أسعار الصرف ، سعر الفائدة خلال الفترة ٧٧ - ١٩٨٩/٨٨

المتغيرات السنوات	الصادرات السلمية أسعار جارية مليون جنيه	صافي الائتمان المحلى بمليون جنيه	صافي الأصول الأجنبية مليون جنيه	سعر الجلة ١٩٨٠ = ١٠٠	سعر الجلة = ٨٦/٨٥ ١٠٠	اجمالي الصادرات السلمية بأسعار ١٠٠ = ٨٦/٨٥	سعر الصرف الرسمى جنيه / دولار	سعر الصرف التشجيعى (بالمقارنة بالمقارنة بالمقارنة بالمقارنة)	سعر الفائدة على الجنيه للاقتصاد ككل
١٩٧٧	٦٦٦٣	٥٠٢٤٠	(-) ٦٦٠	٦٥٢	٣٨٢	١٧٤٤٢	٣٩	٦٩	٨٠
١٩٧٨	٦٧٩٨	٧٩٠١	(-) ٢١١٩	٧٤٩	٤٣٩	١٥٤٨٥	٣٩	٦٩	١٠٠
١٩٧٩	١٢٨٧٨	٩٨٦٧	(-) ٢١٤٨٠	٨٢٢	٤٨٢	٢٦٧١٨	٧٠	٧٠	١١٠
١٩٨٠	٢١٣٢٢	١٤٠٦٥	(-) ١٢٣٤٠	١٠٠	٥٨٢	٣٦٣٨٧	٧٠	٧٠	١٢٠
١٩٨١/٨٢	١٩٨٨٠	١٧٨٧١	(-) ١٢١١٠	١٠٨	٦٣٣	٣١٤٠٦	٧٠	٧٣	١٤٠
١٩٨٢/٨٣	٢٢٠٣٠	٢٢٠٠٨	(-) ٤٦١٠	١١٨	٦٦٢	٣١٨٣٥	٧٠	٨٣	١٤٠
١٩٨٣/٨٤	٢١٩٠٠	٢٦١٠٤	٦٦٨	١٣٦	٨٠٢	٢٢٢٧٣	٧٠	٨٣	١٤٠
١٩٨٤/٨٥	٢٦٩٢٠	٣١٥٥٣	١٥٠	١٥٠	٨٨٢	٣٠٤٨٧	٧٠	٨٣	١٤٠
١٩٨٥/٨٦	٢٤٥١٠	٣٧٦٧٤	٦٤١	١٧٠	١٠٠	٢٤٥١٠	٧٠	٨٣	١٤٠
١٩٨٦/٨٧	٢٠٦٢٠	٤٤٧٤٧	١٣٨٦	٢٠٠	١١٧٣	١٧٥٢٩	٧٠	٨٣	١٤٠
١٩٨٨/٨٩	٣٤٠٧٠	٥٢٤٧٦	٢٤٧٦	٢٢٧٣	١٣٣٢	٢٥٥٥٦	٧٠	٨٣	١٤٠
١٩٨٩/٨٨	٣٤٦٢٠	٦٣٠٥٢	٢٢٢٠	٢٢٧٣	١٨٤*	١٨٨٠	٧٠	٨٣	١٤٠

مصادر البيانات :

١. صافي الائتمان المحلى ، صافي الأصول الأجنبية والائتمانية لأسعار الجلة من IMF, International financial statistics,
٢. بيانات الصادرات السلمية أخذت السلسلة الزمنية حتى ١٩٨٨/٨٧ من دراسة تيسير بدر الدين الخويط على تنمية الصادرات المصرية ، بلاشارة إلى الصادرات الصناعية ، دبلوم معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٨ ، ص ٢٢ جدول (١) . أما بيان طم ١٩٨٩/٨٨ فصدره وزارة التخطيط ، الإدارة العامة للتجارة الخارجية خطة طم ١٩٩٠/٨٩ .
٣. أما بيان سعر الصرف (الرسمى والتشجيعى) صدره ورقة سلطان أبو على ، أثر سعر الصرف على نسب الائتلاء الذاتى من بعض السلع الأساسية ، المقدمة للمؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين ، ٥ - ٧ نوفمبر ١٩٨٧ ، ص ٣٢ ملحق رقم (٢) أما أرقام سعر الصرف لعام ٨٧/١٩٨٨ فمحصوبة من البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، مرجع سبق ذكره ، جدول ٨/٤ ص ١٥٧ وذلك كمتوسط للشهور يولية حتى ديسمبر ١٩٨٧ ، يناير حتى يونية ١٩٨٨ ، أما لسنة ١٩٨٩/٨٨ فمحصوبة من بيانات IMF, Op. Cit, April, 1989 ، أغسطس حتى ديسمبر ١٩٨٨ ، يناير / فبراير طم ١٩٨٩ ثم استكملت البيانات من بيانات سعر الصرف كمتوسطات شهرية للشهور مارس / يونية ١٩٨٩ جريدة الاهرام ، الصفحة الاقتصادية ، أعداد متفرقة .
٤. أما أرقام سعر الفائدة : فمحصوبة من بيانات تقرير مجلس الشورى . مرجع سبق ذكره ، جدول رقم (٣) ص ٢٨ وذلك كمتوسطات للحدود الدنيا والقصى لأسعار الفائدة .

ملحق جدول (ب)

تطورات الصادرات الصناعية حسب الأنشطة الاقتصادية الفرعية وتطورات أسعار الجلة النافذة لهذه الأنشطة

٧٧ - ١٩٨٩/٨٨

السنوات	الانقسام القياسي لاستثمار الجلة للخسائر والنسيجات = ١٩٧٦/٧٥ ١٠٠	أسعار الجلة للمنتجات الكيميائية = ٦٦/٦٥ ١٠٠	أسعار الجلة للخيوط والنسيجات = ٨٦/٨٥ ١٠٠	أسعار الجلة للمنتجات الكيميائية = ٨٦/٨٥ ١٠٠	أسعار الجلة للمنتجات الكيميائية = ٨٦/٨٥ ١٠٠	أسعار الجلة للمنتجات الكيميائية = ٨٦/٨٥ ١٠٠	أسعار الجلة للمنتجات الكيميائية = ٨٦/٨٥ ١٠٠	أسعار الجلة للمنتجات الكيميائية = ٨٦/٨٥ ١٠٠	أسعار الجلة للمنتجات الكيميائية = ٨٦/٨٥ ١٠٠	أسعار الجلة للمنتجات الكيميائية = ٨٦/٨٥ ١٠٠	أسعار الجلة للمنتجات الكيميائية = ٨٦/٨٥ ١٠٠	أسعار الجلة للمنتجات الكيميائية = ٨٦/٨٥ ١٠٠	الرمز القياسي المرجع بقيم الصادرات الصناعية
١٩٧٧	١٢٨ر	١٣٠ر	٢١٣ر	٤١ر	٥٢ر	٤٦ر	١١٤ر	٢٢ر	١٤ر	١٤ر	١٢٩ر	١٦٥ر	٤٣ر
١٩٧٨	١٧٥ر	١٣٤ر	٢٣٧ر	٥٦ر	٥٤ر	٥١ر	١٤٢ر	٢١ر	٣٨ر	١١ر	١٥٣ر	٢١٣ر	٥٥ر
١٩٧٩	١٨٤ر	١٦٢ر	٢٥١ر	٥٩ر	٦٥ر	٥٤ر	٢٠٢ر	٢١ر	٧٠ر	١٠ر	٢١٣ر	٣٠٥ر	٥٨ر
١٩٨٠	٢٣١ر	١٥٨ر	٢٩٣ر	٧٤ر	٦٣ر	٦٩ر	٢٠٦ر	١٠ر	٥٤ر	٧ر	٢١٧ر	٢٨٢ر	٧١ر
١٩٨٢/٨١	٢٤٠ر	٢٢٤ر	٣٣٣ر	٧٧ر	٨١ر	٧٢ر	١٦١ر	١٦ر	٣٢ر	٨ر	١٦٩ر	٢١٨ر	٧٧ر
١٩٨٣/٨٢	٢٥١ر	٢٢٧ر	٣٥٣ر	٨٠ر	١٦ر	٧٧ر	١٤٣ر	٣٢ر	٤٧ر	١٢ر	١٥٥ر	٢٣٥ر	٨١ر
١٩٨٤/٨٣	٢٥٥ر	٢٣٢ر	٣٨٦ر	٨٢ر	٩٣ر	٨٤ر	٢٠٦ر	٥٤ر	٦١ر	١٠ر	٢١٢ر	٣٦٣ر	٨٤ر
١٩٨٥/٨٤	٢٧٥ر	٢٣٨ر	٤١٨ر	٨٨ر	٩٥ر	٩١ر	٢١٣ر	٢٨ر	١٠٢ر	٧ر	٢٢١ر	٣٥٢ر	٨٩ر
١٩٨٦/٨٥	٣١١ر	٢٤٩ر	٤٥٨ر	١٠٠ر	١٠٠ر	١٠٠ر	٢٢٤ر	١٨ر	١٦١ر	٨ر	٢٣٢ر	٣٥٢ر	١٠٠ر
١٩٨٧/٨٦	٣٧٣ر	٢٦٠ر	٤٥٨ر	١١٩ر	١٠٤ر	١٠٠ر	٥٣١ر	٤٩ر	١٦٣ر	١٨ر	٥٤٩ر	٧٦٢ر	١١٤ر
١٩٨٨/٨٧	٤٤٧ر	٢٧٠ر	٤٨٥ر	١٤٣ر	١٠٨ر	١٠٥ر	١٠١٩ر	١٠١ر	٤٣١ر	٤٧ر	١٠٦٧ر	١٥٩٩ر	١٣١ر
١٩٨٩/٨٨											١٠١١ر*		١٢٨ر**

* قيمة الصادرات لا تشمل على الاحذية .

$$y = 36.352 + 7.697X, r = 0.96$$

** النية الاتجاهية المقدرة من معادلة سعر الجلة المرجع بقيم الصادرات

جدول (ح)

تقديرات الصادرات الصناعية بالأسعار الثابتة وتطورات القروض وأسعار الفائدة للصناعة

التغيرات السنوات	إجمالي الصادرات الصناعية أسعار جارية مليون جنيه	إجمالي الصادرات الصناعية أسعار جارية مليون جنيه	الصادرات الصناعية بدون منتجات البتترول	الصادرات الصناعية بالأسعار الثابتة ١٩٨٦/٨٥	إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الصناعي مليون جنيه	أسعار الفائدة للصناعة
١٩٧٧	٢٦٠ر٨	٤٢ر٧	٢١٨ر١	٥٠٦ر٠٣	٨٨٢ر٧	٩
١٩٧٨	٣١٧ر٥	٤٨ر٠	٢٦٩ر٥	٤٨٩ر١١	١٠١٦ر٨	١٠
١٩٧٩	٥١٤ر٨	١٣٩ر٢	٣٧٥ر٦	٦٤٣ر١٥	١٢٥٤ر٠	١١
١٩٨٠	٤٦٩ر٠	١٣٧ر٣	٣٣١ر٧	٤٦١ر٩٨	١٧٥٦ر٥	١٢
١٩٨٢/٨١	٥٣٣ر٠	٢٦٠ر٣	٢٧٢ر٧	٣٥٢ر٣٣	٢١٩٩ر٩	١٣
١٩٨٣/٨٢	٥٩٥ر٠	٢٩٧ر٢	٢٩٧ر٨	٣٦٥ر٨٥	٢٩٦٠ر٢	١٢
١٩٨٤/٨٣	٦٨٨ر٠	٢٥١ر٩	٤٣٦ر١	٥١٧ر٣٢	٣٥٧٧ر٦	١٢
١٩٨٥/٨٤	٧٠٠ر٠	٣٠٤ر٦	٣٩٥ر٤	٤٤٠ر٨٠	٤٥٧٠ر١	١٢
١٩٨٦/٨٥	٧٢٩ر٠	٣٢١ر٤	٤٠٧ر٦	٤٠٧ر٦٠	٥٥٧١ر٤	١٢
١٩٨٧/٨٦	١٠٨٢ر٠	٣٣٢ر٨	٧٥٤ر٢	٦٥٩ر٢٧	٧٢٢٢ر١	١٢
١٩٨٨/٨٧	٢٠٩٦ر٢	٣٢٧ر٨	١٧٦٨ر٤	١٣٤٨ر٨٩	٨٢٣٠ر٣	١٢
١٩٨٩/٨٨			٢١٤٣ر٠	١٦٦٧ر٧٠	٩٨٢٨ر٧	١٢

١٠ تم الحصول على بيانات الصادرات الصناعية بتقسيماتها الى غزل ونسوجات ، ملابس وأحذية ، منتجات البتترول ، منتجات كيميائية ، صناعات معدنية بالأسعار الجارية حتى ١٩٨٨/٨٧ من بحث تيسير بدير الدين - مرجع سبق ذكره ، جدول رقم (٨) ، ص ٢٩ .

٢٠ بالطرح من إجمالي قيمة الصادرات الصناعية قيمة صادرات منتجات البتترول حصلنا على صافي الصادرات الصناعية .

٣٠ تم تركيب الرقم القياسي لأسعار الجملة للصادرات الصناعية المرجح بقيم الصادرات حسب الأنشطة الفرعية باستخدام الأرقام القياسية: لأسعار الجملة المناظرة للأنشطة ، أسعار الجملة للخياطة والنسوجات ، أسعار الجملة للمنتجات الكيميائية ثم أسعار الجملة للصناعات المعدنية ، البنك الأعلى المصري - مرجع سبق ذكره .
تم ترجيحها بالأوزان النسبية للصادرات حسب الأنشطة وتم تقدير هذه السلسلة حتى ١٩٨٨/٨٧ ثم حسبنا القيمة الاتجارية للمعادلة المشار إليها أعلى لحساب الرقم القياسي المرجح لأسعار الجملة لعام ١٩٨٩/٨٨ .

٤٠ تم استخدام الرقم القياسي المرجح لأسعار الجملة للصادرات الصناعية مكش Deflator للصادرات الصناعية الصافية للحصول على قيمة الصادرات الصناعية بالأسعار الثابتة .

٥٠ بيانات إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الصناعي ، بيانات أسعار الفائدة مأخوذة من فريد راغب محمد النجار ، السياسات النقدية والمالية ودورها في تنمية الصناعات الصغيرة في مصر ، في ندوة الصناعات الصغيرة ، مرجع سبق ذكره
أما أرقام أسعار الفائدة المستخدمة في الحسابات فحسبت ابتداءً من عام ١٩٨٣/٨٢ كمتوسط للحددين الأدنى والأقصى لأسعار الفائدة التي منحت بها القروض من نفس المصدر .

مطبعة اتحاد الخطباء القوي

